

مجلس الأمن
UN LIBRARY



Distr.
GENERAL

S/22089

17 January 1991

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH

.. ٥٧١٢ ١٩٩١

UN/CA/1991/12/1

رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بآن أرفق ، مع هذا ، نسخة من القرار رقم ٦٠٣-١٠٦-ALCN-١٠٦-٩٠٨٩ المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ الصادر عن الإدارة العامة للشؤون القنصلية والبحرية التابعة لوزارة المالية والخزانة ، وأيضاً من البيانات الصادرين عن وزارة الخارجية ، وبموجب ذلك القرار وهذين البيانات تقوم بينما حالياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، المتعلق بالحالة بين العراق والكويت .

وأكون شاكراً للسيد الأمين العام لو تفضل بتميم هذه الرسالة ومرفقاتها
بصفتها من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سيسار بيريرا بورغوس

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

جمهورية بنما
وزارة المالية والخزانة
الادارة العامة للشؤون القنصلية والبحرية

بنما في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠
فرع : البحرية التجارية الوطنية

القرار رقم 603-01-106-ALCN

إن الموقع أدناه ، المدير العام للادارة
العامة للشؤون القنصلية والبحرية ،
بموجب سلطاته القانونية ،

ونظرا إلى :

أن مجلس الامن التابع للأمم المتحدة أصدر ، بسبب غزو العراق للكويت ، القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي يفرض عن طريقة الحصار الاقتصادي الذي يضر بكل البلدين ، ويحث الدول الأعضاء وغير الأعضاء على التصرف وفقا للاحكم الوليدة به ، بغض النظر عن أي عقد مبرم أو رخصة ممنوحة قبل تاريخ صدور القرار المذكور .

أن جمهورية بنما عضو في منظومة الأمم المتحدة ، بموجب انضمامها إلى الميثاق التأسيسي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ .

أن الإدارة العامة للشؤون القنصلية والبحرية مؤهلة لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالسفن المسجلة في البحري التجارية الوطنية ، وأن في وسعها اتخاذ الإجراءات في حالة عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية أو القرارات المعتمدة من قبل هيئات الأمم المتحدة المختصة .

أن بلدنا اتخذ ما يلزم امتناعا للإدارة التي تجلت في قلب منظومة الأمم المتحدة ، نظرا لخطورة الحالة التي تتضمن من الغزو المسلح العراقي للكويت .

يقرر :

أولاً : الترحيب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرض الحظر على السفن المسجلة في بينما التي تنقل إلى أي ميناء في العراق أو الكويت أو منه أي نوع من البضائع ، فيما عدا الحالات الاستثنائية الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

ثانياً : إصدار الامر إلى جميع القنابل الخامسين في البحرية التجارية لترويج البلاغ الصادر بشأن قرار الامتناع للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة ، وذلك على جميع المستويات الممكنة ، مع التحذير بأن السفن التي تنتهك ما ورد عليه نعم ، ستخضع للجزاءات التي تسنها الإدارة العامة للشؤون القنبلية والبحرية ، وفقاً للقانون رقم ٢ لعام ١٩٨٠ .

الاصان القانوني : المادتان ٩ و ١٤ من القانون رقم ٢ المؤرخ في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ . قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) .

للنسخ والعلم والتنفيذ .

(توقيع) غييرمو ماركيث .

المدير العام

المرفق الثاني

نشرة دورية

يعرب وزير الخارجية عن أطيب تحياته لسفارات وقنصليات بمنها الموقرة ، وذلك بمناسبة الإحالة ، مع هذا ، لشئون القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي وافق مجلس الأمن بموجبه على إقرار الجزاءات الاقتصادية بسبب غزو العراق للكويت .

وتبعاً لذلك ، ونظراً إلى أن قرارات مجلس الأمن ملزمة ، فإن وزارة الخارجية تأمر السفارات والقنصليات بضرورة تطبيق الجزاءات المقررة بشكل دقيق .

ويجب على السفارات والقنصليات أن تبلغ وزارة الخارجية ، على الفور ، بأى نشاط أو موقف يتعلّق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المشار إليه أعلاه .

وتنتهي وزارة الخارجية هذه القرمة كي تعرّب مجدداً لسفارات وقنصليات بمنها الموقرة عن فائق التقدير .

المرفق الثالث

البيان الصادر في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠

- ١ - تدين حكومة جمهورية بنما غزو العراق للكويت نظراً لأن هذا الغزو يشكل عملاً من أعمال القوة يخرق أبسط مبادئ التعايش السلمي بل واحترام سلامة الدول .
- ٢ - ينتهي العمل المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت في شاق الأمم المتحدة بشكل فاضح ويعرف السلم والأمن الدوليين للخطر .
- ٣ - ترى جمهورية بنما أنّه لا غنى عن الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال العراقي من الأراضي الكويتية ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي تقديم الدعم المتضامن لشعب الكويت وحكومته .
